دراسة تحليلية لأثر عجز الموازنات العامة في العرض النقدي واليات العلاج ـ حالة الجزائر ـ

Analytical study of the impact of public budget deficits in money supply and treatment mechanisms The case of Algeria

بركات مراد[1]، بكريتي لخضر[2]

[1] المركز الجامعي نور البشير البيض، barkat.ryadh@gmail.com

[2] المركز الجامعي نور البشير البيض، Bakreti2@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 28 /2019/04 تاريخ القبول: 19 /2019/05 تاريخ النشر: 2019/06/04

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى تحليل التطورات التي طرأت على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2013 –2016 وذلك لتعميق فهمنا لطبيعة العجز الموازني في الجزائر و أسبابه و كذلك التعرف على اساسيات حول العرض النقدي و السياسة النقدية وادواتها في الجزائر واهم التطورات النقدية وما صاحبها من عجز في الموازنات العامة خلال فترة الدراسة مع تقديم بعض الاليات لعلاج عجز الموازنات، وهذا في ظل زيادة حجم الإنفاق العام خاصة في مجال التسيير و قصور الموارد المالية أدى إلى اللجوء إلى مصادر تمويل مختلفة لتغطية العجز الموازني و ما ترتب عنها من آثار على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة، وعموما فإن عجز الموازنة العامة في الجزائر في تزايد بسبب التسارع الهائل في نمو الانفاق العام و شح الموارد المالية و اعتماد الجزائر على موارد محدودة وغير مستقرة كان له اثر كبير في زيادة حجم الكتلة النقدية ومصاحبها من زيادات في معدل التضخم، وعليه يمكن للجزائر علاج عجز الموازنة باستخدام سياسة ميزانية رشيدة وحكيمة تتماشى و الظروف الاقتصادية في الجزائر باعتبارها من اهم السياسات الاقتصادية الفعالة.

الكلمات المفتاحية: عجز الموازنة، العرض النقدي، الجزائر، السياسة النقدية، اليات العلاج.

Abstract:

This paper aims at analyzing the developments in the general budget in Algeria during 2013-2016 in order to deepen our understanding of the nature of the deficit in Algeria and its causes, as well as the basics of cash supply, monetary policy and its instruments in Algeria and the most important monetary developments and their associated deficit In the public budgets during the period of study, with the provision of some mechanisms to treat the deficit of the balance, and this in light of the increase in the volume of public spending, especially in the area of management and lack of financial resources, led to resort to various sources of funding to cover the deficit and the impact of the effects on the economy In general, Algeria's general budget deficit is increasing due to the huge acceleration in the growth of public expenditure and the scarcity of financial resources. Algeria's dependence on limited and unstable resources has had a significant impact on the increase in the size of the monetary mass and accompanied by increases in the rate of inflation. Addressing the budget deficit using a rational and prudent budget policy that is in line with the economic conditions in Algeria as one of the most important economic policies.

key words: Budget deficit. Money supply. Algeria. Monetary policy. Mechanisms of treatment

المؤلف المرسل: مراد بركات، الإيميل: barkat.ryadh@gmail.com

1.مقدمة :

تعتبر الموازنة العامة بمثابة برنامج عمل الحكومة في الفترة المقبلة، حيث يعكس هذا البرنامج سياستها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، من خلال ما تنصرف إليه أوجه الإنفاق والإيرادات، ولقد أصبحت الموازنة العامة الأداة الرئيسية التي تستخدمها الدولة في السياسة المالية لتحقيق براجمها الاقتصادية والاجتماعية.

ولا شك أن موضوع النقود بشكل عام يعتبر أحد أهم المواضيع في المجال الاقتصادي و الحديث عن النقود ليس فقط تناول تعريفاتها الاصطلاحية و تطورها و نشأتها التاريخية و وظائفها، انما يتعدى ذلك إلى ما هو أهم، خاصة في الفترة الأخيرة و التي احتلت فيها النقود أدوارا غير مسبوقة في الاقتصاد فأصبحت تعامل كما لو كانت سلعة من السلع لها أسواقها الخاصة بها و أسس التعامل فيها و لها مزاياها و عيوبها ، و موضوع النقود في الاقتصاد يقودنا إلى تناول ما يعرف بالعرض النقدي أو الكتلة النقدية و تأثرها بواقع السياسة المالية للجزائر في مجال زيادة النفقات العامة خاصة نفقات التسيير التي أدت الى عجز في الموازنات العامة لفترات طويلة ، وعليه نطرح الإشكالية التالية :

" ما أثر عجز الموازنات العامة في العرض النقدي حالة الجزائر؟ وما علاج ذلك؟ "

المنهجية: طرقنا الموضوع الحالي بإتباع المنهج الوصفي التحليلي، بوصف الظاهرة المدروسة ثم تحليل المعطيات والاحصائيات المتحصل عليها، وتقديم الاليات.

اهداف الدراسة: تمثلت اهداف الدراسة في:

ـ التعرف على ماهية العجز الموازني وأسبابه وكيفية قياسه.

ـ الاطلاع على تطورات عجز الموازنة في الجزائر وتحليلها.

ـ تحليل اثار عجز الموازنة على الكتلة النقدية في الجزائر باستخدام الاحصائيات والمعطيات

ـ وصف اليات لعلاج عجز الموازنة.

أهمية الدراسة: تكمن الاهمية في دراسة موضوع يحتل مكانة وأولوية في الكثير من الاقتصاديات العالمية، نظرا لمساهمته في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى فان الجزائر من الدول التي تتخبط في مشكلة عجز الموازنة منذ سنوات لأسباب عديدة، منها الموارد المحلية الشحيحة والاعتماد على اقتصاد الريع كونه غير كافي للحصول على عوائد انتاج تحقق توازن او فائض في الموازنات العامة.

2. مفهوم العجز الموازني وكيفية قياسه :

يقصد بالعجز الموازني زيادة اجمالي النفقات العامة عن الارادات العامة، والعجز في الموازنة العامة يأخذ بوجه عام شكلني أحدمها يكون العجز هيكليا أي ناتجا عن ضعف الجهاز الإنتاجي للدولة وعدم قدرة الارادات العامة على ملاحقة التزايد في النفقات العامة والثاني أن يكون العجز مؤقت أي ناتجا عن إتباع إحدى السياسات التي يتم اختيارها لا لحداث هذا العجز في الموازنة العامة.

وتتوقف طريقة قياس العجز الموازني على طبيعة الهدف المرجو تحقيقه من وراء هذه العملية لذا هناك عدة مفاهيم للعجز الموازني اهمها[1]:

1.2 العجز الشامل: هو الذي يقيس الفرق بين اجمالي النفقات الحكومية متضمنة مدفوعات الفوائد دون أقساط القروض المستحقة، وبين الارادات العامة (الإيرادات الضريبية و غير الضريبية)، و عليه فإن العجز المالي يعكس الفجوة التي يجب تغطيتها بالاقتراض العام، بما في ذلك الاقتراض المباشر من البنك المركزي.

2.2 العجز الجاري: هو الفرق بين الانفاق الجاري والارادات الجارية، حيث لا يأخذ الانفاق الاستثماري في هذا المفهوم، والمنطق الكامن وراء ذلك هو أن زيادة الانفاق الحكومي على الارادات الحكومية في مجال الاستثمار لا تغير وضع صافي الأصول للحكومة.

3.2 العجز الأساسي: يتضمن العجز الجاري فوائد الديون، الا أن الديون هي في الواقع تصرفات تمت في الماضي، مما يعني أن الفوائد عليها تتعلق بتصرفات ماضيه وليس حالية، وعليه يمكن القول أن العجز الاساسي يستبعد فوائد الديون ليتمكن من إعطاء صورة عن السياسات المالية الحالية[2]

4.2 العجز التشغيلي (أو العجز المصحح للتضخم): وهو العجز الموحد للقطاع العام مطروح منه ذلك الجزء من الفوائد الذي تم دفعه تعويضا للدائنين عن خسارة التي لحقت بهم نتيجة التضخم. ومن ثم العجز التشغيلي يحاول القياس العجز في ظروف التضخم، و عليه يتمثل العجز في متطلبات اقتراض الحكومة و القطاع العام ناقص الجزء الذي دفع من الفوائد لتصحيح التضخم.

5.2 العجز الهيكلي: وهو العجز الشامل مصحح بإزالة العوامل الانية أو المؤقتة على الموازنة العامة دون أن تعكس القيمة الحقيقية في المدى الطويل. ويعبر العجز الهيكلي عن الجزء من النفقات العامة التي لم تستطع الارادات العامة تمويله أو تغطيته بصفة مستمرة، وهو راجع على عدم قدرة الارادات العامة على مواكبة تزايد نمو النفقات العامة وهذا النوع الأخير من العجز يتطلب علاجه عن طريق التخفيض من معدل نمو الانفاق العام، أو تعظيم نمو الارادات العامة، أو عن طريق إصلاحات هيكليه للأسعار و أسعار الفائدة و أسعار الصرف [3]

العجز الهيكلي = العجز الشامل – العجز الظرفي

6.2 اسباب العجز الموازني:

يمكن إرجاع العجز في الموازنة العامة الى[4]:

ـ الازمات الاقتصادية

ـ ازدياد الأعباء المالية للدولة وتراجع في الإيرادات العامة

1.6.2 الازمات الاقتصادية : عند ما يكون العجز ناشئا عن الركود الاقتصادي ، تعتبر محاولة تحقيق موازنة الميزانية عن طريق زيادة الضرائب، أو التقليل من الانفاق العام سببا لزايده حدة الازمة الاقتصادية ، و معالجة هذا العجز يكون عن طريق زيادة الانفاق العام بقصد بعث الروح في الكيان الاقتصادي للدولة، و هذا بموجب نظرية العجز المقصود أو المنظم و هي تعبير عن أفكار كينز و ميردال، و ترى هذه النظرية في أن العجز وسيلة

أساسية للإنعاش الاقتصادي و إخراجه من مرحلة الكساد و الركود، و يتضمن العجز المقصود أن برنامج الانفاق العام يمكن أن يبعد الاقتصاد عن مركز الكساد و يشجع على الانتعاش و النهوض الاقتصادي[5]

ويعتبر العجز المقصود وسيلة تستخدمها الحكومة لمعالجة العجز الطارئ، وحسب هذه النظرية ما دام الاقتصاد بعيدا من وضعية الاقتصاد الكامل بإمكان في هذه الحالة الدولة أن تتابع العجز، فوصول الاقتصاد الى وضعية التشغيل الكامل هو مؤشر لإيقاف العجز.

2.6.2 ازدياد الاعباء المالية: لقد شهدت الموازنة العامة في الدول النامية ومنها العربية تزايد في حجم العجز الموازني عكس اختلالا هيكليا لهذه الدول، نتيجة البرامج التنموية المتبناة من قبل هذه الدول من جهة والازمات الخارجية من جهة أخرى.

ويمكن إرجاع تفاقم عجز الموازنة العامة الى أربعة عوامل اهمها [6]:

– توسع الجهاز الاداري و الحكومي بما في ذلك مشروعات و مؤسسات القطاع العام.

– تزايد الانفاق العسكري.

– تزايد المدفوعات التحويلية التي تميزت بها دولة الرفاه لتمويل الخدمات الاجتماعية و إعانة البطالة.

– تأثير التضخم وتدهور القوة الشرائية للنقود، ومع ازدياد حدة الضغوط التضخمية بسبب ارتفاع الاسعار، وارتفاع كلفة الاستثمارات العامة نتيجة عدم تطبيق مبادئ الإدارة الحديثة في تنفيذ هذه المشروعات.

– زيادة أعباء الدين العام الاجمالي و الخارجي كمفسر للنمو الذي حدث في النفقات العامة في غالبية الدول النامية.

أما فيما يتعلق بالإرادات العامة فقد عرفت تراجع في نمو الذي لم تواكب النمو الحاصل في الانفاق العام، بل اتجهت في بعض الدول النامية نحو الانخفاض لعدة أسباب اهمها:

أ–ضعف الطاقة الضريبية: والتي تقيس نسبة حصيلة الضرائب بإختلاف أنواعها الى الناتج المحلي الاجمالي حيث تصل تلك النسبة الى 10–20 % في الدول النامية في حين بلغت في الدول المتقدمة الى ما لا يقل عن 30 **%** ويرجع انخفاض الطاقة الضريبية لمجموعة من أسباب اهمها:

– انخفاض الوعي الضريبي واتساع حجم المداخيل غير النقدية.

– اتساع نطاق الاقتصاد الموازي الذي يتميز بكثرة الانشطة غير مشروعة أصحابها يحققون دخولا مرتفعة لا تخضع للضرائب.

– جمود النظام الضريبي، نتيجة عدم قدرته على الاستجابة، وتقديم السياسات الملائمة التي تعمل على معالجة الضغوط التضخمية من جهة وانخفاض القوة الشرائية للنقود من جهة أخرى.

– الاعفاءات والمزايا الضريبية لكثير من المشروعات الاستثمارية دون أن يقابلها تنوع في الاوعية الضريبية.

– التهرب الضريبي الناجم عن كون التشريع الجبائي يحمل العديد من الثغرات و كذا قصور الادارة الضريبية في أداء مهامها

ب-اهمية الضرائب الغير المباشرة: يتم الاعتماد بصفة كبيرة على الضرائب غير المباشرة والتي تشكل جزء الاكبر من الارادات الضريبية، والتي تعتبر أكثر فاعلية من الضرائب المباشرة في وصول الى عدد أكبر من السكان كما انها مقبولة سياسيا لان توزيع أعباءها غير واضح وسهولة تحصيلها وعدم شعور الممول بثقلها [7]

3. تحليل تطور العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة 2013-2016

يقسم التصنيف الميزاني في الجزائر النفقات الى صنفين مقسمة بدورها الى أبواب النفقات الجارية (التسيير) والنفقات الرأسمالية (لتجهيز)، وبالنسبة لإيرادات العامة فهي تشمل الضرائب العادية، إيرادات عادية أخرى، و جباية البترولية، و من البديهي أن العجز في الموازنة العامة للجزائر مرتبط بتغير أسعار النفط و بتزايد الانفاق العام، فعجز الموازنة العامة لا يحدث الا مع تراجع أسعار البترول حيث في بداية سنة 2013 بلغ عجز الميزانية العامة 2128.8 مليار د كما يبينه جدول رقم (1).

الجدول رقم: (1)

تطور الميزانية العامة للدولة

الوحدة : مليار دج

التعيين	2013	2014	2015	2016
. المداخيل	3895.3	3927.8	4552.5	5011.6
. جباية	3646.9	3669.2	4077.6	4164.8
. (منها الجباية على النفط)	1615.9	1577.7	1722.9	1682.6
. غير جبائية	248.4	258.6	475.0	846.8
. النفقات	6024.1	6995.8	7656.3	7297.5
. التسيير	4131.5	4499.3	4617.0	4585.6
. التجهيز (الانفاق النهائي)	1892.6	2501.4	3039.3	2711.9
رصيد الميزانية	-2128.8	-3068.0	-3103.8	-2285.9

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على تقارير الديوان الوطني للإحصاء –الجزائر بالأرقام لسنة 2017

يوضح الجدول رقم (1) تطور عجز الموازني من سنة 2013 حيث بلغ العجز 2128.8 مليار دج ثم تطور العجز الى 3068.0 مليار دج سنة 2014 ليبلغ سنة 2016، 2285.9 مليار دج وهذا راجع لمدى تطور نسبة الاقتطاع من الناتج المحلي الاجمالي لتمويل النفقات العمومية، و لقد عرفت هذه النسبة زيادة خلال فترة الدراسة ويرجع السبب لزيادة نفقات التنمية المحلية قابله التراجع المستمر في الايرادات خاصة الجبائية على النفط منها.

الجدول رقم: (02)

تطور ارادات الميزانية الوحدة : مليار دج

التعيين	2013	2014	2015	2016
ارادات جبائيه	3646.9	3669.2	4077.6	4164.8
. ضرائب مباشرة ورسوم مماثلة	**823,1**	**881,3**	**1 034,5**	**1 109,2**
. جباية على النفط	**1 615,9**	**1 577,7**	**1 722,9**	**1 682,6**
. حقوق التسجيل و الطابع	**62,5**	**70,8**	**84,7**	**95,8**
. رسوم على رقم الاعمال	**734,4**	**765,3**	**829,1**	**891,7**
. ضرائب غير مباشرة	**3,5**	**1,7**	**1,5**	**6,6**
. منتوجات الجمارك	**403,8**	**370,9**	**411,2**	**389,4**
. إيرادات أخرى غير موزعة	**3,7**	**1,6**	**-6,3**	**-10,5**
إيرادات أخرى للمزانية	**248,4**	**258,6**	**4 750,0**	**846,8**
المجموع العام	**3 895,3**	**3 927,8**	**4 552,5**	**5 011,6**

المصدر : من اعداد الباحثين بناءا على تقرير وزارة المالية الجزائر سنة 2017

الجدول رقم: (03)

توزيع نفقات التسيير حسب أهم الأبواب الوحدة : مليار دج

التعين	2013	2014	2015	2016
. مرتبات ونفقات الموظفين	**1 855,3**	**2 007,2**	**2 170,9**	**2 313,1**
. عتاد وتجهيزات الصيانة	**149,1**	**161,9**	**179,7**	**185,5**
. اعانات التسيير	**709,4**	**736,0**	**730,2**	**728,7**
. نشاط اقتصادي واجتماعي	**1 147,1**	**1 333,0**	**1 270,6**	**1 085,5**
. نفقات أخرى للتسيير	**270,7**	**256,2**	**265,6**	**272,8**
المجموع	**4 131,5**	**4 494,3**	**4 617,0**	**4 585,6**

المصدر : من اعداد الباحثين بناءا على تقرير وزارة المالية الجزائر سنة 2017

يوضح الجدول رقم (2) أعلاه حجم الارادات العامة الذي عرف تزايدا خلال فترة الدراسة حيث بلغت 3598.3 مليار دج سنة 2013 و **3 927,8** مليار دج، سنة 2014 لتصل الى **5 011,6** مليار دج سنة 2016، حيث يلاحظ ان مقدار الزيادة ليس كافي تغطية كافة النفقات العامة كون ان نفقات التسيير وحدها بلغت **4 131,5** سنة 2013، و **4 494,3** مليار دج سنة 2014 وتزايدت نفقات التسيير سنة 2015 بلغت **4 617,0** مليار دج ،كما في الجدول رقم (03)، هذا الامر تسبب في حدوث عجز في الموازنة العامة و زيادة النفقات العامة عن الارادات العامة مأثر على حجم السيولة المحلية و استمرارها خلال الفترة المدروسة .

4. مفاهيم أساسية حول العرض النقدي والسياسة النقدية في الجزائر

1.4 . مفهوم العرض النقدي

يقصد بعرض النقود تلك الكمية من النقود المتوافرة في فرتة زمنية معينة والتي تتحدد عادة من قبل السلطات النقدية، أو هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها، وعليه يمكن التمييز في المعروض النقدي بين ثالثة مفاهيم أساسية [8]

1.1.4 المجمع:M1

يعرف هذا المجمع بمجموع وسائل الدفع أو بالمتاحات النقدية والذي يشمل الى جانب كمية النقد القانوني المتداول **(E)** مبلغ الودائع تحت الطلب والتي تتمثل في أرصدة الحسابات الجارية المفتوحة لصالح الجمهور لدى البنوك التجارية ومراكز الشيكات البريدية، أو حتى لدى الخزينة العمومية والبنك المركزي.

تتصف هذه الودائع التي نرمز لها بـ **(D)** بسيولة عالية جدا تكاد تعادل سيولة النقد القانوني.

2.1.4 المجمع:M2

يعرف بالسيولة المحلية الخاصة أو مجموع وسائل الاحتفاظ المؤقت للقوة الشرائية، ويشتمل على المجمع **(M1)** مضافا إليه الودائع لآجل التي نرمز لها بالرمز **(DT)** نجد أن هذه الودائع التي تسجل في الطرف المدين من ميزانيات البنوك هي تلك الاموال التي يودعها الزبون في البنك مع امتناعه عن طلبها قبل انقضاء اجل معين، كما نجد أن البنوك تكافئ الودائع لآجل أي انها تدفع لأصحابها فوائد.

يعتبر هذا المجمع أفضل المجمعات النقدية، لكونه يؤثر على الحركة الاقتصادية وعلى التضخم، وان الودائع لآجل بديلة السلع والخدمات مثل**(E)** و **(D)** وإما انه يمثل أوسع مجمع نقدي يمكن للسلطة النقدية التحكم فيه ومراقبته، بواسطة القاعدة النقدية والمضاعف، لان هذا المجمع موجود لدى الجهاز المصرفي الذي تراقبه السلطة النقدية.

3.1.4 المجمع:M3

يعرف باسم السيولة المحلية أو مجموع وسائل تخزين القيم، فهو يضم إلى جانب **(M2)** كل من الودائع لاجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية وسندات وأذون الخزينة العمومية، سواء كانت سندات مكتتبة أو سندات على الوثائق.

هذا المجمع هو اقل سيولة من المجمعين **(M1)** و **(M2)**

يمكن أن نلخص هذه المجمعات في المعادلة التالية:

$$E+D=M1+DT=M2+S=M3$$

2.4 القاعدة النقدية:

"النقد قوي الاثر" أو ببساطة النقد الاحتياطي**RM**، و تتألف القاعدة النقدية من التزامات معينة على السلطة النقدية (مجموع العملة الموجودة لدى الجمهور غير المصرفي و العملة في خزائن البنوك التجارية، ودائع

البنوك التجارية و القطاع اخلاص، و الهيئات الرسمية لدى السلطة النقدية و تستعمل القاعدة النقدية في التنبؤ بالكتلة النقدية (المعروض النقدي.)

والقاعدة النقدية يجب أن تتساوى مع أصول البنك المركزي كما يلي:

القاعدة النقدية = صافي الأصول الخارجية (الذهب +العملة الصعبة) + الصافي المستحقات المحلية على الحكومة + مستحقات على هيئات رسمية + مستحقات على البنوك التجارية + صافي بنود أخرى.

والنتيجة أن المعروض النقدي الكلي يتكون من النقود الورقية الصادرة عن البنك المركزي والنقود المساعدة (الورقية والمعدنية)، التي يمكن أن تصدرها الخزانة أو البنك المركزي، بالإضافة الى النقود الكتابية، أو نقود الودائع اليت تحدثها البنوك التجارية، وهي تتمثل أكبر نسبة من حجم الكتلة النقدية المتداولة في المجتمعات الحديثة.

إذا فالمعروض النقدي (كمية النقود) يتم تحديدها من جانب السلطات النقدية وفقا لعدة عوامل منها أثر الكمية النقدية على مستوى الأسعار (معدل التضخم)، ومرحلة الدورة الاقتصادية (حالة النشاط الاقتصادي) ، معدل النمو، ومستوى الرفاهية الاقتصادية، وعليه يعمل البنك المركزي بشكل مباشر في التاثير على حجم النقود الورقية، كما يؤثر في حجم النقود الكتابية اليت تصدرها البنوك التجارية من خلال عدة أدوات، أمهها تغيير معدل الاحتياطي النقدي القانوني، سياسة السوق المفتوحة.... الخ.

3.4 مقابلات المعروض النقدي

تعتبر كمية النقد المتداول التزاما للبنك المركزي اجتاه الوحدات الاقتصادية (مشروعات، عائلات)، ولكن وضع هذه الأرصدة النقدية تحت تصرف هذه الوحدات لا يتم إلا بمقابل، وهذا المقابل لا يكون مصدره، إلا العمليات الاقتصادية الحقيقية، و العناصر التي تجري عليها عمليات خلق النقد أو تدميره فهي أربعة أنواع : الذهب، العملات الأجنبية، القروض المقدمة إلى الاقتصاد الوطني، القروض المقدمة للخزينة[9]

4.4 أدوات السياسة النقدية في الجزائر

لقد عرفت أدوات السياسة النقدية تحولا تدرجيا نحو الأدوات غير المباشرة، سواء تعلق الأمر بسياسة إعادة الخصم أو الاحتياطي الإلزامي او سياسة السوق المفتوحة. تتوفر لبنك الجزائر الأدوات التالية[10]:

معدل إعادة الخصم، السوق المفتوحة، الاحتياطي الإجباري، التسهيلات الدائمة.

1.4.4 سياسة معدل إعادة الخصم

لم يمارس البنك المركزي الجزائري أي نشاط ملموس في مجال الرقابة على البنوك، ولم تكن وظيفته في إعادة الخصم سوى أداة لتزويد البنوك بالسيولة والقروض اللازمة، لا يكون هذا المعدل أي فعالية تتعلق بتخصيص الائتمان في السيادة أسعار فائدة سالبة بحيث لا يعكس هذا المعدل التكلفة الحقيقية لاعادة التمويل، والهدف من رفع معدل إعادة الخصم هو البحث عن تطبيق أسعار فائدة حقيقية موجبة والوصول الى معدل التضخم منخفض [11]

2.4.4 سياسة السوق المفتوحة

ظهرت السوق النقدية في الجزائر في جوان 1998، وعرفت اهتماما بعد صدور قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، اتخذت خطوات مهمة لتوسيع نشاط السوق النقدية وتفعيل نشاطها، لتصبح بعد ذلك أكثر تطورا من خلال اتخاذ إجراءات لتوسيع المتدخلين في هذه السوق لتصبح تشمل المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية والمستثمرين[12]

ولقد حددت المادة 76 من قانون 90-10 إمكانية تدخل البنك المركزي في سوق النقد بان يشتري ويبيع على الخصوص سندات عامة تستحق في اقل من 06 أشهر وسندات خاصة يمكن قبولها للخصم أو لمنح القروض، كما حددت المادة إجمالي العمليات التي يجريها البنك المركزي على السندات العامة بان لا تتعدى 20 **%**من الإيرادات العامة للدولة المثبتة في ميزانية السنة المالية السابقة، وتم التخلي عن الشرط في الأمر 03- 11.[13]

نجد أن البنك المركزي هو الوحيد المخول له قانونا إنجاز عمليات السوق النقدية بتدخل المؤسسات المالية و البنوك التي تقدم التسعيرات النهائية لعملية الشراء أو البيع، وتم إعطاء المبادر للبنك التجاري من طرف البنك المركزي المبادرة في اقتراح أنواع جديدة من القروض والادخار بشرط إخطار البنك المركزي [14]

3.4.4 الاحتياطي النقدي الإلزامي

إن عدم تحكم البنك المركزي في السيولة نتيجة استخدامه لأدوات السياسة النقدية المباشرة إلى غاية 1994 سواء من خلال فرض حدود قصوى على المبالغ الكلية لإعادة التمويل أو من خلال سياسة إعادة الخصم أو نفقات إعادة الشراء في سوق النقد جعل بنك الجزائر يضيف أداة غير مباشرة عن أدوات السياسة النقدية للتحكم الأفضل في السيولة المصرفية لتجاوز التشوهات الحاصلة على مستوى تخصيص الموارد تمثلت في فرض احتياطي نقدي إلزامي على البنوك التجارية بدا استخدام هذه الأداة في أكتوبر 1994بنسبة3 % من الودائع المصرفية (مع استبعاد الودائع بالعملة الأجنبية) مع القيام بتعويضها بنسبة تقدر بـ 11.5**%**.

أدرج قانون 90-10 هذه الأداة في إدارة السياسة النقدية حيث انه يحق للبنك المركزي أن يفرض على البنوك ان تودع لديه في حساب مجمد ينتج فوائد أو لا ينتجها احتياطيا يحسب على مجموع توظيفاتها حيث ال يمكن أن يتعدى هذا الاحتياطي 28 % من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه [15]

بدأ تطبيقه في أواخر 1994 في إطار إصلاح أدوات السياسة النقدية والانتقال إلى استخدام الأدوات غير المباشرة، قدر هذا المعدل سنة 200 بـ 5 % ثم تم تخفيضه إلى 4 % في فيفري 2001 ثم إلى 3 % في ماي 2001، تم رفعه إلى 1.7 % في شهر ديسمبر 2002 بعد أن كان 4.25% بهدف تقليص إضافي في فائض السيولة المعروضة [16]

يبقى الاحتياطي النقدي من أفضل أدوات السياسية النقدية غير المباشرة للدول النامية لما له من تأثير مباشر على مضاعف الائتمان ومنه على العرض النقدي.

5. تحليل أثر عجز الموازنة في العرض النقدي في الجزائر خلال فترة الدراسة

تأثرت توجهات السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة كونها دولة مصدرة للنفط بشكل كبير بتراجع الأسعار العالمية للنفط من سنة 2012 الى 2016 مما أدى الى انخفاض ملحوظ في مستوي الودائع

الحكومية والأصول الأجنبية مما دفع الى الاقتراض من السوق المحلي لتمويل العجوزات في الموازنات العامة الامر الذي خلق ضغوطات على أوضاع السيولة المحلية.

بالرغم من هذه التحديات حرص البنك المركزي الجزائري على مواصلة سعيه لإدارة السياسة النقدية بشكل يساعد على رفع معدل النمو الاقتصادي و التقليل من الاثار الناتجة عن عجوزات الموازنة العامة الناتجة عن انخفاض المتحصلات النفطية وهذا باستخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة كما واصلت سعيها لتنفيذ إصلاحات عدة تستهدف تحسين الأطر التشغيلية لإدارة السياسة النقدية و تنشيط سوق التعاملات ما بين البنوك لزيادة مستويات كفاءة السياسة النقدية و الجدول رقم (4) يوضح اهم التطورات النقدية في الجزائر من سنة 2013 الى سنة 2016 كما يلي :

الجدول رقم: (04)

التطورات النقدية في الجزائر الوحدة : مليار دج

التعيين	2013	2014	2015	2016
النقود	**8 249,8**	**9 603,0**	**9 261,2**	**9 407,0**
. النقود الورقية الجارية	**3 204,0**	**3 658,9**	**4 108,0**	**4 497,2**
. ودائع تحت الطلب بالبنوك	**5 045,8**	**5 944,1**	**5 153,1**	**4 909,8**
. شبه النقود	**3 691,7**	**4 083,7**	**4 443,3**	**4 409,3**
(M2)النقود و شبه النقود	**11 941,5**	**13 686,7**	**13 704,5**	**13 816,3**
مقابلات الكتلة النقدية	**11 941,5**	**13 686,7**	**13 704,5**	**13 816,3**

المصدر : من اعداد الباحثين بناءا على تقرير الديوان الوطني للإحصاء – الجزائر بالأرقام سنة 2017

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ ان حجم الكتلة النقدية سنة 2013 بلغ 11941.5 مليار دج ليستمر تزايد تطور في حجم الكتلة النقدية حيث بلغ سنة 2016 13816.3، بالتوازي مع استمرار عجوزات الموازنة كما ذكرنا سابقا في الجدول رقم (1) وهذا راجع للسياسة النقدية التوسعية المنتهجة من طرف البنك المركزي الجزائري الهادفة الى زيادة الاعتمادات الداخلية سوآءا اعتمادات للدولة او اعتمادات للاقتصاد (الجدول رقم 5)، قصد تحقيق معدلات نمو مرتفعة وتجنب الاثار السلبية التي خلفتها تراجع التحصيلات النفطية، وهذه الأخيرة كان لها دور كبير في تحقيق عجوزات متواصلة خلال فترة الدراسة التي اثرت بدورها على التزايد المستمر في حجم الكتلة النقدية من سنة 2013 الى سنة 2016 .

الجدول رقم: (5)

تطور حجم الاعتمادات الداخلية الوحدة : مليار دج

التعيين	2013	2014	2015	2016
الاعتمادات الداخلية	**1 920,9**	**4 512,3**	**7 844,7**	**10 592,1**

المصدر: من اعداد الباحثين نفس المصدر السابق

ومن العوامل الاخرى المؤثرة على السيولة المحلية في الجزائر فقد شهدت تأثرا كبيرا بالأثر الانكماشي الكبير لصافي الأصول الأجنبية بما يعكس استمرار الاتجاه الهبوطي لاسعار النفط وما نتج عنه من تراجع في حصيلة الصادرات النفطية وبتالي تراجع الأصول الأجنبية، في المقابل خفف ارتفاع صافي الائتمان المحلي من حدة الاثار الانكماشية لصافي الأصول الأجنبية في ضل الزيادة الكبيرة التي شهدتها إصدارات الدين العام لتمويل عجوزات الموازنة العامة.

6. اليات علاج عجز الموازنة العامة

منذ تزايد دور الدولة في الحياة الاقتصادية تزايدت معه وتيرة النشاط الاقتصادي ،وهو ما أدى إلى التزايد الكبير في حجم الإنفاق العام مقارنة بحجم نمو الإيرادات العامة وهو ما يؤدي إلى إحداث عجز في الموازنة العامة للدولة فالدول النامية منذ استقلالها وهي تسعى لتشييد مشاريع تنموية لبناء اقتصادها وهو ما استدعى توفير حجم كبير من الإيرادات للنهوض بهذه المشاريع ومعظم هذه الدول صادراتها تتكون بنسبة كبيرة من المواد الأولية لذلك فتمويل نفقاتها مرهو ن بأسعار هذه الصادرات في الأسواق العالمية وتذبذب أسعار هذه الصادرات يؤدي إلى تناقص إيراداتها وبالتالي الوقوع في عجز مالي يهدد استقرارها الاقتصادي ،فعجز الموازنة للدولة ينشأ جراء عدم قدرة الإيرادات العامة لتغطية نفقاتها وذلك بسبب التسارع الكبير في نمو حجم النفقات العامة من جهة ونمو الإيرادات العامة بشكل ضعيف لا يواكب ذلك التسارع في الإنفاق العام فأسبابه قد تكون موجودة في جانب الإنفاق أو في جانب الإيرادات.

1.6 آليات علاج عجز الموازنة بالاعتماد على النفقات العامة

1.1.6 دور السياسة الانفاقية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة : من أبرز السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدول في التأثير على موازناتها العامة هي السياسة الانفاقية ، وأخذت هذه السياسة مكانتها منذ الأزمة العالمية لسنة 1929 ، حيث يتفق الكثير من الاقتصاديين في تحليلهم على أنها من بين السياسات الأكثر فاعلية في تحفير النشاط الاقتصادي، أما في بداية هذا القرن وبعد الأزمة العالمية **2008** استعملتها الدول من أجل تخفيض حدة عجز الموازنة التي تعاني منه جراء الأزمة ، فمعظم الدول التي مستها الأزمة قامت بانتهاج السياسة التقشفية لتخفيض حدة العجز الكبير الذي تعاني منه، ويمكن تعريف السياسة الانفلاقية كما يلي :

السياسة الانفاقية "هي تلك الوسائل التي يمكن من خلالها التدخل والتأثير على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني" (17)

1.1.1.6 .أدوات السياسة الانفاقية

- تخفيض أو زيادة الإنفاق العام :

يعتبر التأثير في حجم الإنفاق العام سواء بالتخفيض أو الزيادة من أبرز الوسائل التي تستخدمها السياسة الانفاقية، فيتحدد حجم الزيادة أو التخفيض على حسب الوضعية الاقتصادية للدولة وبالقيود المالية التي تعرفها الدولة من جهة أخرى وبالتالي يمكن أن تكون السياسةالانفاقية سياسة توسعية أو سياسة انكماشية وذلك حسب الطبيعة الاقتصادية للدولة ولكن لا يمكن لأي دولة أن تتعدى مقدارا معينا من نسبة الانفاق لأن هناك حدود يجب عليها أن تحترمها وبالتالي لا بد أن تأخذ في الحسبان تلك الحدود لأنها إن قامت بتجاوزها سوف تنجز عليها آثار سلبية وخيمة ، ولكن من جهة أخرى يمكن أن تكون زيادة لا إرادية للإنفاق العام

بسبب أوضاع معينة في الدولة مثل الأزمات والحروب...إلخ كل هذه العوامل تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام بشكل غير مسطر ومخطط له مسبقا فمثلا لا يمكن التحكم في النفقات التي توجه لإعادة إعمار الدولة بعد مرور عاصفة بها أو كارثة طبيعية ، أو إذا دخلت دولة معينة في حرب ما فلا يمكن تحديد النفقات العسكرية لهذه الحرب وبالتالي كل هذه العوامل لا يمكن التحكم فيها وبالتالي لا يمكن كبح تزايد الانفاق العام.

ومن جانب آخر لا يمكن للدولة أن تنتهج سياسة انفاقية انكماشية ولفترة طويلة لأن ذلك سوف ينعكس عليها بعدة انعكاسات سلبية فكل دولة لديها حد أدنى من حجم الإنفاق لا يمكن لها أن تخرقه لأنه لأي دولة التزامات انفاقية لا بد أن تقو م بها خصوصا ما تعلق بالنفقات الاجتماعية بكل أنواعها وغيرها من النفقات الأخرى و التي لا يمكن أن تتخلى عنها أو تقلل من حجمها مهما كانت الظروف الاقتصادية التي تمر بها وبالتالي لا بد للدولة أن تكون دقيقة في تسطير سياستها الانفاقية وتستعمل وسائلها بعناية كبيرة من أجل أن لا تعالج مشكلة بمشكلة أخرى.

– إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام :

يرتكز المبدأ الأساسي لإعادة هيكلة بنية الإنفاق العام على الوضعية الاقتصادية للدولة فهي التي تحدد كيفية إعادة الهيكلة في البنية الرئيسية للإنفاق العام، فإذا كانت الدولة تعاني من شح في مواردها المالية ليست لها إيرادات متنوعة وتمر بوضعية مالية معقدة نلاحظ أنها سوف تقوم بإعادة هيكلة نفقاتها على حسب القطاعات المهمة جدا والتي تكون ذات أهمية في سير الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، وبالتالي تكون إعادة بناء هيكل الإنفاق العام بواسطة مراجعة الأولويات الانفاقية التي تقوم بها الدولة ، وفي الغالب ما يتم هيكلة الإنفاق العام على الشكل التالي:

– نفقات موجهة للخدمات العامة.

– نفقات موجهة للأمن والدفاع.

– نفقات الخدمات الاجتماعية.

– نفقات الشؤون الاقتصادية.

– نفقات أخرى.

وبالتالي نلاحظ أن إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة الانفاقية التي تعتمد عليها لتحقيق أهدافها وتتحكم في هذه العملية الوضعية الاقتصادية التي تسود الدولة وبالتالي إعادة الهيكلة لا تكون عشوائية ولكن تكون بشكل ممنهج ومخطط له لكي يمكن الدولة من التسيير الفعال لإنفاقها العام من جهة وتحقيق الأهداف المسطرة من جهة أخرى.

2.1.1.6 . اهداف السياسة الانفاقية

ـ التأثير على مستوى الأسعار

تؤثر التغيرات في سياسة الإنفاق الحكومي على الأسعار ويكون ذلك عن طريق تأثير السياسة الانفاقية على الضغوط التضخمية ، فيمكن الوصول لتحقيق التوظيف الكامل عندما تكون كل الطاقات الإنتاجية موظفة ،

فإذا تحقق معدل الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل فإن أي ارتفاع في الطلب سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي يكون فائض الطلب الكلي تضخميا ، فعندما تستطيع الحكومة التنبؤ بشكل صحيح بوقوع التضخم فإن استخدام السياسة الانفاقية الانكماشية المقيدة تمكن من الحد من ارتفاع الأسعار وبالتالي الحد من الموجات التضخمية ، ومنه عندما تقوم الحكومة بتخفيض نفقاتها يؤدي بواسطة آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك وهو الأمر الذي يؤدي انخفاض الطلب وينقص من مستوى الزيادة في الأسعار [18]

ـ توزيع الدخل

ترمي السياسة الانفاقية إلى توزيع أمثل للدخل فمكونات الإنفاق سواء الاستثمار والاستهلاك والزيادة في صافي ما يمتلكه الأفراد تؤثر كلها في تحقيق توزيع عادل في الدخول، فنمط إعادة توزيع الدخل الفردي والذي يصاحب الإنفاق الحكومي يتوقف بشكل كبير على الكفاية الإنتاجية ، لأن ضعف هذه الأخيرة لن يمكن الأفراد من استعمال الزيادة التي تحدث في دخولهم في زيادة كفاءتهم الإنتاجية وذلك بسبب عدم وجود خدمات مثل خدمات الصحة والإسكان والتعليم ... إلخ ، لذلك فقبل أن تقوم الحكومة على رفع القدرة الشرائية للأفراد يجب أن تقوم بتحفيز الزيادة على الإنتاج في السلع والخدمات الضرورية للحياة ومنه تتجنب الإرتفاع في الأسعار المصاحب للزيادة في الدخل ، فالحكومة تسعى دائما لتخفيض الفجوات بين أصحاب الدخول المرتفعة وأصحاب الدخول المنخفضة من أجل تحقيق العدالة الإجتماعية ويكو ن ذلك بواسطة السياسة الانفاقية التي تساهم بشكل كبير في زيادة المستوى المعيشي للطبقات الضعيفة ورفع دخولهم [19].

ـ الوصول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

تسعى السياسة الانفاقية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك عن طريق التحكم في مستوى الإنفاق العام وانتهاج سياسة إنفاقية حكيمة ، وتظهر لنا العلاقة بين السياسة الإنفاقية والاستقرار الاقتصادي من خلال الكثير من المؤشرات التي تؤثر فيها السياسة الإنفاقية سواء الدخل أو النمو أو مستوى الأسعار وبالتالي نلاحظ مدى الترابط بين هذه المؤشرات والسياسة الانفاقية وصولا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، فعملية توزيع الدخل الحقيقي لمختلف الأفراد يتأثر بشكل كبير في مجهودات الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق استخدام السياسة الانفاقية والتي تؤثر أيضا على نسب النمو الاقتصادي يبرز ذلك من خلال المضاعف فزيادة الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وذلك بمقدار أكبر من الزيادة في الإنفاق.

ـ تحقيق التوازن في الموازنة العامة

من الأهداف الرئيسية والأساسية للسياسة الإنفاقية هو المحافظة على توازن موازنة الدولة، فليس من المنطقي التمادي في انتهاج سياسة انفاقية تخل بالتوازن المالي للدولة إذ أنه لا بد من مراعاة الركيزة الأساسية الموجهة للسياسة الإنفاقية والمتمثلة في الإيرادات العامة، فهذه الأخيرة هي التي تتحكم وبشكل كبير في طبيعة السياسة الإنفاقية لذلك لا بد أن يكون هناك انسجام وتناسق بين الجانبين من أجل عدم الوقوع في عجز مالي كبير لأنه غالبا ما تكون السياسة الانفاقية الغير مخططة بشكل جيد سببا رئيسيا في وقوع الدول في عجز مالي لا يمكن علاجه بسهولة وفي فترة وجيزة ، فالسياسة الانفاقية لها دور فعال في

علاج الاختلال في عجز الموازنة العامة للدولة بالتأثير على مختلف أنواع الإنفاق العام، و يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار الأوضاع الاقتصادية للدولة ثم بعد ذلك يتم انتهاج السياسة الانفاقية المناسبة.

2.1.6 ترشيد الإنفاق العام كآلية من آليات علاج عجز الموازنة العامة للدولة

يعرف ترشيد الإنفاق العام على أنه « تحقيق أكبر نفع للأفراد بواسطة زيادة كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على جميع أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد المالية للدولة » [20]

1.2.1.6 ضوابط ترشيد الإنفاق العام

هناك العديد من الضوابط التي تحكم عملية ترشيد الإنفاق العام وأهمها[21]

ـ الابتعاد عن الإسراف والتبذير

إنه من الأسباب الرئيسية لتزايد الإنفاق العام هو التبذير والإسراف في عملية الإنفاق العام ، ويظهر لنا ذلك عندما لا يتعادل نفع الإنفاق العام مع المبالغ المصروفة عليه ، حيث تتنافى هذه الحالة مع قاعدة من القواعد الرئيسية للإنفاق العام ، فتنجر عن هذه الحالة العديد من الآثار السلبية وأبرزها إهدار الأموال العمومية للدولة وبالتالي تبديد جزء من دخل الأفراد والذي تحصلت عليه الدولة عن طريق الضرائب ، ومن جانب آخر يؤدي التمادي في الإنفاق العام إلى تفشي ظاهرة التهرب الضريبي وذلك لأن الممولون والمكلفون بدفع الضرائب تكون لديهم فكرة سلبية حول دفع الضرائب وتوجيهها ، ومن أهم الآثار السلبية الأخرى والخطيرة هي إضعاف الثقة في مالية الدولة ، كما أن هناك الكثير منأوجه التبذير و الإسراف في صرف النفقات العامة في كثير من الدول خصوصا الدول النامية .

ـ تحديد حجم أمثل للنفقات العامة

يعتبر الحجم الأمثل للنفقات هو الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر مستوى من الرفاهية لأكبر عدد من الأفراد ولكن بشرط أن يراعي ما يمكن تحصيله من الموارد المالية للدولة ، فليس من المعقول أن تتجه النفقات العامة للدولة نحو التزايد بلا حدود ولكن تفرض المصلحة والحاجة بأن تصل النفقات العامة إلى مستوى معين وهو ما يعرف بالحجم الأمثل للنفقات العامة، وما تجدر إليه الإشارة أن تزايد الإنفاق العام غالبا ما يكون مقصودا ومتعمدا، خصوصا في ظل الاتجاهات الحديثة التي تعتمد على آليات السوق، بالاعتماد على السياسة الميزانية الهادفة إلى تحقيق أهداف المجتمع خصوصا هدفي التنمية الاقتصادية والعدالة في توزيع الدخول فترشيد الإنفاق العام هنا قد يؤدي إلى تدهور معدلات التنمية الاقتصادية والتزايد في التفاوت في توزيع الدخول [22]

ـ فرض رقابة على الإنفاق العام

يعتبر جانب الرقابة من أهم العناصر الفعالة في عملية ترشيد الإنفاق العام ، لذلك نجد أن هذه العملية مطبقة في كل دولة وتقوم به العديد من الأطراف من أجل السهر على صرف النفقات العامة في أوجهها بشكل يضمن تحقيق أقصى نفع عام، لذلك ظهرت الضرورة لرقابة حازمة ودقيقة على الإنفاق العام من أجل الاقتصاد في صرفه وحسن استغلاله في أحسن وجوه الاستغلال [23]

ومن اهم المجالات التي تخصها عملية ترشيد الانفاق العام ما يلي: [24]

ـ ترشيد الرواتب والأجور

ـ ترشيد النفقات الاستثمارية

ـ ترشيد النفقات التشغيلية

2.6 الإيرادات العامة في علاج عجز الموازنة العامة للدولة

يعتبر اللجوء للتأثير في الإيرادات العامة للدولة من أهم الوسائل المستخدمة في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، بحيث تعتبر الإيرادات العامة من أهم الأدوات المستخدمة لعلاج العجز في الموازنة العامة وذلك لما لها من تأثيرات مباشرة وفعالة وسريعة في علاج هذا العجز وفي تمويل الإنفاق العام، وتختلف آليات استعمال الإيرادات العامة بإختلاف الإيرادات المتاحة للدولة وبإختلاف الوضعية الاقتصادية وباختلاف حدة العجز الذي تعاني منه الدولة فكل هذه العوامل تبين كيفية لجوء الدولة لإستعمالها من أجل تمويل نفقاتها العمومية، فالإستعمال الصحيح والسليم لهذه الأدوات يساعد الدولة على تخطي أزمتها ولكن استعمالها الخاطئ يؤدي للوقوع في مشاكل اقتصادية وخيمة لا يمكن الخروج منها بسهولة كتخبط الدولة في مديونية كبيرة أو الوقوع في أزمة تضخم يصعب القضاء على موجاته المدمرة لذلك لابد من التخطيط الجيد لإستعمال الإيرادات في تمويل عجز الموازنة .

1.2.6 تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بواسطة الإقتراض

تلجأ الحكومة إلى الإقتراض بكل أنواعه من أجل تمويل عجز الموازنة العامة وقد يكون هذا الإقتراض داخليا ، أوخار جيا ، بحيث يتم تحديد نوعية القر ض ومبلغه و مدة الإكتتاب وكل الشروط المتعلقة بالقرض ، وتتوقف طبيعة القرض على عدة عوامل أهمها المبالغ التي تحتاجها موازنة الدولة ومدى استعداد الجهة المقرضة لتقديم هذه المبالغ من جهة وعلى الوضعية الاقتصادية السائدة للدولة من جهة أخرى ، وبالتالي فالظروف العامة التي تعيشها الدولة هي من بين العوامل التي تحدد معالم الإقتراض الذي سوف تلجأ إليه فقد يكون قرضا داخليا وقد يكون قرضا خارجيا.

1.1.2.6 تمويل عجز الموازنة بواسطة الاقتراض الداخلي:

تعد القروض الداخلية من أهم مصادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة فتستعمل لتعبئة المدخرات وتمويل الإنفاق العام على وجه التحديد ، بحيث تلجأ إليها الدولة عند عجز السياسة الضريبية عن تغطية النمو المتزايد في النفقات العامة وتعرف القروض العامة بالدين العام الداخلي، بأنها مجموعة الأموال المقترضة من قبل الحكومة وتكون الجهات المقرضة ممثلة في الجمهور والمؤسسات المالية غير المصرفية والجهاز المصرفي ، ويعتبر اللجوء إلى القروض الداخلية بواسطة أدوات الدين العام الممثلة في سندات الخزينة من الأساليب الرئيسية لتمويل عجز الموازنة العامة وخصوصا في الدول المتقدمة فتصنف هذه الأدوات ضمن مصادر التمو يل غير التضخمية لعلاج عجز الموازنة العامة لأنه في هذه الحالة يمول العجز بمدخرات حقيقية لا تؤثر في نمو العرض النقدي ومنه لا يكون لها تأثير في زيادة المستوى العام للأسعار ، بحيث تعرف هذه القروض بالقروض

الحقيقية لأنه في هذه الحالة يتم التخلي عن جزء من القوة الشرائية التي يمتلكها الأفراد والوحدات الاقتصادية لصالح الدولة [25]

2.1.2.6 تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الاقتراض الخارجي :

يعتبر هذا النوع من الأدوات غير التضخمية لتمو يل عجز الموازنة العامة للدولة ويستعمل لسد نفقات الدولة بالعملات الأجنبية ، وذلك عند قصور المدخرات المحلية عن توفير متطلبات حاجات النفقات العامة ، فتوفر هذه القروض قوة شرائية جديدة للدولة ومنه زيادة كمية الموارد الاقتصادية وهو ما يؤدي إلى زيادة الثروة الوطنية ومنه زيادة الموارد الاقتصادية المتاحة للاستعمال [26]

وبشكل عام تقسم مصادر القروض الخارجية إلى : [27]

ـ القروض من البنوك التجارية وأسواق المال الدولية .

ـ القروض الحكومية الرسمية .

ـ القروض من المنظمات الدولية.

2.2.6 تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بواسطة الإصدار النقدي الجديد

يعتبر الإصدار النقدي الجديد كأسلوب لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة وذلك عن طريق خلق كمية إضافية من النقود بدون تغطية ،فهذه السياسة التى تعد تمويلا بالعجز أو تمويلا تضخميا هي زيادة تستهدف بها الدولة تمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي ، لأنه يترتب على إصدار النقود الجديدة غير المغطاة إرتفاعا في الأسعار وهذه الضغوط تتفاوت قوتها على حسب مرونة الجهاز الإنتاجي ، ونظرا لما لهذه الطريقة من آثار سلبية على الاقتصاد فإن الدول نادرا ما تلجأ إليها في عملية تمويل عجز الموازنة العامة، وتستند في القيام بالإصدار النقدي الجديد على سلطتها في الإشراف على النظام النقدي وتوجيهه و تقوم بتحديد القواعد التي يسير بمقتضاها وتحديد كمية الإصدار.

3.2.6 تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بواسطة الضرائب

تعتبر الضريبة من أهم الركائز الأساسية لميزانية الدولة فنجد أن معظم الدول تحاول دائما تطوير هيكلها الضريبي من أجل تحصيل أكبر قدر ممكن من الإيرادات الضريبية، وتعمل جاهدة لمكافحة التهرب الضريبي بجمع أنواعه ومعاقبة المتهربين من دفع الضرائب، ففي الدول المتقدمة يقدسون الضريبة لما لها من دور فعال في تمويل الموازنة العامة للدولة لذلك نجد أن الإيرادات الضريبية تحتل نسبة عالية من إيرادات الميزانية على عكس ما هو موجود في الدول النامية فهي تمثل نسبة قليلة ومحتشمة بسبب هشاشة الأنظمة الضريبية في هذه الدول التي ساعدت على تفشي ظاهرة التهرب الضريبي وتدني الموارد المالية للموازنة واتساع الفجوة بين الإنفاق العام والإيرادات العامة وبالتالي تزايد العجز في الموازنة العامة ، لذلك فان إعادة إصلاح الأنظمة الضريبية والسهر على تنظيم القطاع الضريبي يؤدي إلى التقليل من هذه الآثار، وتعتبر السياسة الضريبية من أهم الأدوات التي تستخدمها الدول لتمويل عجز الموازنة العامة وذلك سواء برفع نسب ضرائب معينة أو استحداث أنواع جديدة من الضرائب .

7. الخاتمة:

إن حاجات الناس ومؤسسات الدولة في تزايد مستمر عبر الزمن الأمر الذي جعل من سياسة الموازنة أمرا بالغ الأهمية في ظل تناقص الموارد، إذا تسعى جميع الدول جاهدة إلى تحقيق وتلبية هذه الحاجات المتنوعة لذلك تلجأ الكثير من الدول لإحداث عجز في الموازنة لمواجهة الآثار الضارة لفترات الكساد والتضخم والعمل على التخفيف من حدتها، ولقد اختلف الاقتصاديون حول نظرتهم لعجز الموازنة إلى ثلاث اتجاهات اتجاه رافض باعتبار أن العجز ما هو إلا تعويض للإنفاق الخاص والأخر مؤيد طالما يؤدي إلى تحريك الموارد العاطلة و القيام بإصدار نقدي جديد هذا الامر قد يكون سلبيا على حجم السيولة النقدية المحلية و التوجه نحو ارتفاع المستوى العام للأسعار وهناك عدة سبل وآليات لتمويل العجز في الموازنة تختلف بين الاقتصاديات المتقدمة واقتصاديات الدول النامية وتختلف في الاقتصاد ذاته حسب الظروف الاقتصادية ونظرة البنك المركزي لإدارته لسياسته النقدية.

8. الهوامش:

(1) الفارس عبد الرزاق، الحكومة و الفقراء، و الانفاق العام ، دراسة لظاهرة عجز الموازنة و اثارها الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان 2001 ، ص 119

(2) قدي عبد المجيد، المدخل الى السياسات الاقتصادية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003 ، ص 207

(3) انحراف أسعار السلع و أسعار الفائدة، و معدلات الأجور عندما لا تعكس القيمة الحقيقية في المدى الطويل، كما يجب استبعاد الإيرادات الخارجية عن بيع الأصول الحكومية لأنها تمثل موردا غير عادي.

(4) محمد حلمي مراد، كتاب بعنوان مالية الدولة، ص 29، مرجع الكتروني تم تحميله من موقع التالي: **http://djeln3.blogspot.com/2014/09/blog-post_49.html**

(5) العناني حمدي احمد، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1992، ص 143

(6) حسن الحاج، عجز الموازنة مشكلات و حلول ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت 2007 ، ص7

(7) تنقسم الضرائب غير المباشرة الى ضرائب على التعاملات الداخلية (السلع والخدمات) والضرائب على التجارة الدولية.

(8) بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص35

(9) محمد الشريف المان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ص ص64-65

(10) المادة 10، النظام 09-02 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها، المؤرخ في 26 ماي 2009، ممضى عن وزارة المالية الجزائرية، الجريدة الرسمية عدد 53 مؤرخة في 13 سبتمبر 2009 ، ص 17

(11) بن علي بلعزوز ، مرجع سبق ذكره، ص 195

(12) المادة 54 من الامر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 26أوت 2003 ، الجريدة الرسمية عدد 52 صادرة بتاريخ 27 اوت سنة 2003 .

(13) النظام رقم 13-01 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية ،المؤرخ في 26 افريل 2013 ممضى بوزارة المالية بتاريخ 08 افريل 2013 ، الجريدة الرسمية عدد 29 بتاريخ 2013/06/02

(14) المادة 93 ، قانون النقد والقرض 90-10 ،المؤرخ في 04 افريل 1990 ، الجريدة الرسمية عدد 16 الصادرة بتاريخ 18 افريل 1990

(15) التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر سنة 2003، تدخل محافظ البنك أمام المجلس الشعبي الوطنى 2004 ص 25

(16) التطورات الاقتصادية و النقدية في الجزائر سنة 2012 ،تدخل محافظ البنك أمام المجلس الشعبي الوطني 2013 ص 22

(17) علي كنعان "الاقتصاد المالي" ، منشورات جامعة دمشق ، 2009 ،ص 326.

(18) جيمس جوارتين ، "ريجارد إلتروب الاقتصاد الكلي" ،ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان ، عبد العظيم محمد ، دار المريخ للنشر، الرياض ، **306**.ص، 1999

(19) عادل فليح العلي، "أساسيات المالية العامة"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003،ص 207

(20) قدي عبد المجيد: "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ص 196

(21) إبراهم أحمد عبد الله ، "المالية العامة والمالية العامة الإسلامية"، مطبعة جامعة النيلين ، الخرطوم ، 1996،ص 7

(22) محمد عمر أبو دوح ،"ترشيد الإنفاق العام وعلاج عجز ميزانية الدولة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 9

(23) محمد حلمي الطوابي ، "أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة"، دراسة مقارنة ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، 2008 ، ص180.

(24) ـ محمد شاكر عصفور،" أصول الموازنة العامة"، دار المسيرة ، عمان 2008 ،ص 401

(25) زغلول رزق ،"اتجاهات الدين العام المحلي في مصر وكيفية إدارته "، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية ، العدد 13 جامعة القاهرة ، 2002 ،ص 06.

(26) حامد دراز،" مبادئ الاقتصاد العام" ، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، دون سنة نشر، ص 344

(27) عجام هيثم صاحب ، سعود علي محمد ، " فخ المديونية الخارجية للدول النامية الأسباب والاستراتيجيات" ، دار الكندي للنشر و التوزيع ، الأردن ، **75**.ص،2006.